



مشاركات حكومية



التصويت على قانون مشروع جامعة الشداية ومحاكمة الوزراء

ح جامعة الشداية مهلة الـ 5 سنوات

الموافقة على طلب لجنة المرافق بسحب قانون هيئة الاتصالات لدراسة التعديلات المقدمة عليه

إجماع نيابي على تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير بشأن تحديد أسباب تأخير إنجاز مشروع «الشداية»

مشروع جامعة الشداية وأسباب التأخير «موافقة».. على الراشد: أتمنى أن يكون التصويت على الاستثناء من المادة 104 لأننا لم نحصل على 33 راج يسقط القانون. الرئيس: المداولة الثانية لا يسقط القانون الأمر لكم أن رأيتم التصويت متفصلين الآن سأصوت على المادة 104. علي الراشد: التصويت وإحدان كان لا يسقط القانون إذا فلتصوت على القانون مرتين.

الرئيس: إن لم نصوت على 33 لم يسقط القانون وانما نضطر الى اعادة التصويت اذا فلتصوت تصويتين بتصويت واحد استثناء من المادة 104 والمداولة الثانية على قانون جامعة الشداية.

الحضور 42
عدم موافقة 39

عدم موافقة 3
امتناع 0

موافقة ويحال إلى الحكومة.

وزير التربية: رسالة يجب ان يعيها القارئون على المشروع ونامل بان تكون الجامعة باسرع وقت وبالمدة المحددة ان لم تكن هناك عواقب.

رئيس اللجنة التعليمية حمود الحمدان: الموافقة لخمس سنوات تشغيلية ونتمنى من الوزير الجد والاجتهاد وكذلك مدير الجامعة، وبمناسبة قدوم الشيخ خالد العريير اهلا وسهلا.

الرئيس: اهلا بضيوف الكويت.

عبدالكريم الكندي: يجدر الاشارة ان اغلب ما اتجز وفقا لاطمعة قديمة، الجامعات شبه خالصة لازالت تستخدم الانظمة القديمة وتستخدم الشرطة لمناقضات منذ عشر سنوات.

محمد الهدي: نطلب سحب قانون هيئة الاتصالات بناء على طلب وزارة المواصلات وجهاز تكنولوجيا المعلومات مع الاحتفاظ بدوره على جدول الاعمال.

الرئيس: هل هناك موافقة على طلب مقرر لجنة المرافق العامة «موافقة».

الامين العام يتلو طلب استعجال تقرير اللجنة المالية بشأن مكافأة نهاية الخدمة العاملين في القطاع العام والخاص «موافقة».

فصل الشايع: اللجنة التشريعية يجب ان تدرس الموضوع قبل احالته الى اللجنة المالية وتحديد الوقت يسبب لنا ازعاجا.

صفاء الهاشم: لا يوجد توصيف وظيفي من ديوان الخدمة المدنية، ما يصير الضغط على اللجنة المالية، اين الهيكل لرواتب الدولة

■ **الحويلة: الحكومة عودتنا أن تتأخر في مشاريعها ووزارة الشؤون أبلغتني بتخصيص جمعية تعاونية لمدينة صباح الأحمد**



...وعلي الراشد متداخلا

■ **الصانع: ما يحدث في هيئة سوق المال غير مقبول وهي التي يجب أن تكون المعيار الصحيح لتطبيق الحوكمة**

حتى يستمر المشروع. حسين قوبعان: انا صوت برفض القانون امس، ولا يمكن ان نعطي مهلة للتربية وهي طلبت المجال مفتوح

الى التصويت على المداولة الثانية على قانون جامعة الشداية، ومن يختلف معنا يستوجب التصويت بدلا من الحديث عن الحليب المسكوب



العمير يدلي برأيه

■ **القوبعان: لا ينبغي إعطاء مهلة أكثر من 3 سنوات لمشروع جامعة الشداية لأنها المتبقية من عمر المجلس**

شبه معطل، ونشكر أعضاء اللجنة التشريعية ووزير العدل وموظفي التشريعية. وزير العدل ثايف العجمي: الشكر للجميع على اقرار

القانون وتفهم التشريعية للاحتفالات الحكومة والخروج براى توافقي وكلنا نسعى الى حماية المال العام. وزير التربية المليقي: نحتاج

■ **الشايع: أتمنى ألا تعتبر الحكومة سؤال الإيداعات تدخلا بل تعاوننا لتحديد التشريعات المتسببة في حفظ القضية**

المستشارين في المحكمة وهو ما ذهبت اليه اللجنة ولكنه سقط «موافقة». الرئيس: الآن التصويت على المداولة الاولى الحضور 41 موافقة 41 عدم موافقة 0

امتناع 0 الرئيس: الآن التصويت على الاستثناء من المادة 104 والتصويت على المداولة الثانية.

الحضور 40 موافقة 40 عدم موافقة ويحال إلى الحكومة.

المقرر الكندي: شكر خاص للنواب على تعاونهم الذي اعتبر قانون محاكمة الوزراء انجازا والحمد لله مررنا التعديلات بعدما كان القانون

والمعلقة بالمحكمة ان تتصدى لاي بلاغ حتى لو كان ريك وتعيد استدعاء الشهود ويجوز تقديم البلاغ مرة اخرى بعد هذا التعديل ان وجدت اي مستندات او معلومات عن القضية.

النائب يوسف الزلزلة: اعتقد تعديل الحكومة بوضع خمس اعضاء احتياط لمحكمة الوزراء عوضا عن 7 اعضاء كما هو مقدم بالتعديل.

مقرر اللجنة عبدالكريم الكندي: زيادة العدد ترفع الحرج عن المحكمة لان التعديل ينص على انه من سيقدر من اعضاء المحكمة الفصل بالقضية لا ينظر بالنظام وبالتالي وجود 7 اعضاء احتياط في المحكمة افضل من خمس اعضاء احتياط.

النائب يعقوب الصانع: نحن وضعنا كاعضاء احتياط للنظر بالنظام لان الخمس اعضاء ان تغيب منهم فإنه لن يكون مكتملة اركان الدائرة وبالتالي 7 افضل كعدد.

صفاء الهاشم: قدمت تعديلات وحذفت من تقرير التشريعية ووضح رئيس اللجنة التشريعية ليس شرطا دعوة النائب الى حضور الاجتماع.

المقرر عبدالكريم الكندي: قلت ان الاقتراح شطب هو موجود على الجدول ودعوة النائب مقدم الاقتراح اذا كان هناك غموض.

صفاء الهاشم: في البداية ان نائب يقدم اقتراح بقانون والتشريعية مطيح رئيسي يجب دعوة النواب ونحن في اللجنة المالية استدعينا الدكتور الزلزلة حين قدم

تعديلات على صندوق المتعثرين والاسرة، ولم تقنعني للتمشيق من وراء رفضك من تشكيل لجنة من ثلاثة محامين عامين وهم بنفس خبرة المستشارين.

المقرر الكندي: لا يوجد عرف اقوى من القانون والتشريعية غير ملزمة باستدعاء اي نائب، وهذا ليس رأي وانما رأي اللجنة وكلامي موجه الى المجلس ان لم تقنعني به.

صفاء الهاشم: ثقافتك فرنسية والبرلمان البريطاني كله عن اعراف.

المقرر الكندي: النظام في الكويت نظام لا تبني ياخذ بالقوانين المكتوبة واقتراحي اخذ الحيز في المناقشة وارسل للحكومة ورفض ايضا ونحن لا ننظر الى اسماء مقدمي الاقتراح حتى نستعجل او نهمل.

الرئيس الغانم: هناك تعديل مقدم من النائب صفاء الهاشم الموافق يرفع يده 6 من 39 يسقط الاقتراح.

المقرر الكندي: اقتراح مقدم من يعقوب الصانع الغاء الفاصلة في شروط اختيار



الشايع والطريحي يراقبان



الوزير الكندي يرفع يد المعوضى خلال التصويت